الحزب الشيوعي السوداني
ونشاطه السياسي في السودان حتى عام ١٩٧١

أ.م.د. حسان ريكان خلف
الجامعة العراقية / كلية الآداب
 &
أ.م.د. عبد الستار جعيجر عبد
الجامعة العراقية / كلية الآداب

الملخص

تشكلت في السودان في النصف الأول من القرن العشرين عدد من الأحزاب السياسية التي اخذت على عاتقها تبني العديد من المواقف التي تتعلق برسم السياسة الداخلية والخارجية للسودان، وكان من بينها الحزب الشيوعي السوداني، إذ لعب دوراً مهماً في الحياة السياسية السودانية منذ تأسيسه عام ١٩٤٦ .

كان للحزب الشيوعي السوداني مواقف مهمة في السعي لتحقيق طموحات الشعب السوداني في الاستقلال على الرغم من تبني مصر فكرة وحدة النيل في العهدين الملكي والجمهوري، واستمرت مواقف الحزب على هذا المنوال على الصعيد الداخلي إزاء الحكومات السودانية المتعاقبة، إذ كانت سياسته بشكل عام تقوم على معارضة السلطة العسكرية وتأييد ومساندة الحكم المدني.

Abstract

Many Political parties were established since the first half of the twentieth century in Sudan that took on its shoulder adopting numerous attitudes related to shaping both internal & external Sudanese policies, Among these parties were the Sudanese Communist Party, which played a key role in the Sudanese political life since the date of its establishment in 1946.

The Sudanese Communist Party have had important attitudes under the quest of achieving the ambition of Sudanese people in gaining independence in spite the adapting of Egypt to the idea of Nile's Unity in both Royal & Republic reigns, the attitudes of the party remained the same on the internal aspect towards the successive Sudanese governments, its policies were in general based on opposing the military authority versus supporting the civil governing.

مُقَدِّمَة

شهدت المنطقة العربية بعد نهاية الحرب العالمية الاولى ظهور حركات التحرر التي قادها نخبة من رجال الحركة الوطنية، وهم الطبقة المثقفة التي درست في أوربا أو في البلدان العربية، إذ انتظموا في جمعيات واحزاب وضعت لها برامج سياسية، كانت تهدف الى تقرير مصير بلدانهم في التحرر والاستقلال.

وبالنسبة للسودان فقد درس عدد من الطلبة السودانيين في مصر وانظموا هناك الى الاحزاب السياسية، وبعد عودتهم اسسوا احزاباً على غرار الاحزاب الموجودة في مصر، فكان الحزب الشيوعي السوداني احد تلك الاحزاب، التي تأسست في منتصف الاربعينيات في السودان، فكان امتداداً الى الحزب الشيوعي المصري.

لعب الحزب الشيوعي دوراً مهماً في الحياة السياسية السودانية منذ بداية تأسيسه، إذ طالب باستقلال السودان، ورفض فكرة وحدة وادي النيل بسبب علاقته المتردية مع حكومة ثورة تموز / يوليو عام ١٩٥٢ في مصر، لاسيما في السنوات الاولى من عهد الثورة.

وقد استمرت سياسته على هذا النهج في السنوات اللاحقة، على الرغم من تضامنه مع القضايا المصرية، لاسيما بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.

أما بالنسبة لموقفه من الحكومات المتعاقبة في السودان، فكان الحزب متضامناً مع الحكومات المدنية بشكل عام، ومقابل ذلك كان رافضاً لفكرة تسلم السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية، على الرغم من تأييده لحكومة جعفر نميري في بداية الأمر.

ونظراً لأهمية تلك المواقف في تاريخ السودان السياسي جاء اختيارنا لهذا الموضوع.

تضمن البحث عدة محاور، درست نشأته واسهامه في المجال السياسي منذ بداية تأسيسه مروراً بموقفه من الحكم الذاتي للسودان، فضلاً عن دوره في أحداث السودان الداخلية، خلال مدة حكم اسماعيل الازهري، وعبد الله خليل حتى انقلاب الفريق ابراهيم

عبود عام ١٩٥٨، كما تناول البحث موقف الحزب الشيوعي من الحكومات المدنية الديمقراطية ١٩٦٤-١٩٦٩.

كما تطرق أيضاً عن موقف الحزب الشيوعي تجاه حكومة جعفر نميري، وعلاقته المتباينة معها، والتي انتهت بقيام نميري بتصفية قيادات المعارضة السياسية بعد اخفاق محاولتهم الانقلابية عام ١٩٧١.

أولاً : نشأة الحزب الشيوعي السوداني :

لعبت الحركة الشيوعية المصرية دوراً بارزاً في نقل ونشر الافكار الشيوعية في السودان، ويمكن القول ان جميع الشيوعين السودانيين الأوائل كانوا طلاباً في الجامعات المصرية. فضلاً عن الدور الذي لعبه الضباط البريطانيين في نقل مبادئه الماركسية إلى السودان [١].

وقد ضم الحزب الشيوعي المصري الذي ألفه اليهودي (هنري دانيال كوريل)[٢] في أوائل الاربعينات والذي حمل اسم الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) عدداً من الشباب السودانيين المتواجدين في مصر وألفوا حركة ارتبطت بالحزب الشيوعي المصري حتى استقلت عنه عام ١٩٤٦[٣].

أخذ الحزب يعمل سراً في بداية الامر عام ١٩٤٧ باسم (الحركة السودانية الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) بقيادة عبد الخالق محجوب[٤] واستمرت الحركة تحمل هذا الاسم حتى عام ١٩٥٢ عندما اعلن رسمياً عن ولادة الحزب الشيوعي السوداني [٥].

لقد انتقد سكرتير الحزب عبد الخالق محجوب القيادة البرجوازية للحركة الوطنية السودانية خلال المدة التي سبقت تأسيس الحزب بسبب عدم كفاءتها وعجزها عن مواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي كان يواجهها الشعب السوداني لذلك اعتمد الحزب منذ البداية على العمال والفلاحين والمثقفين والطلبة ليكونوا فاعلين في مواجهة المشاكل الداخلية والخارجية، إذ رفع شعار التحرر الوطني من الاستعمار البريطاني وطالب بحق تقرير مصير السودان[٦].

كانت واجهة الحزب الشيوعي السوداني في الخمسينات من خلال حزب الجبهة المعادية للاستعمار والتي اسسها الشيوعيين عام ١٩٥٣[٧]. وكان امينها العام عبد الخالق الخالق محجوب، إذ تكونت هذه الجبهة من الحزب الشيوعي واتحاد نقابات العمال واتحاد الطلبة السودانيين ومنظمات اخرى[٨]، وقد فاز هذا الحزب بمرشح واحد في مجلس النواب السوداني في الانتخابات التي جرت عام ١٩٥٣، وكان يهدف الى خلق كيان مستقل للطبقة العاملة السودانية، وتحسين حياة الكادحين، ورأى الحزب بأن السبيل الوحيد لتطور السودان هو التخلص من الاستعمار والغاء القوانين المعادية للديمقراطية، وتحقيق الوحدة

والمساواة بين ابناء السودان. وقد أتخذ الحزب من جريدة الميدان التي اصدرها عام ١٩٥٤ وسيلة لنشر أفكاره وآرائه السياسية لسنوات طويلة[٩].

وأكدت فلسفة الحزب الشيوعي أن المشاكل التي شهدها السودان ناجمة عن الامبريالية الغربية التي تتعارض مع الشيوعية، ولذلك طالب الحزب بجلاء القوات البريطانية من السودان لأنها سببت لهُ مشاكل عدة أسهمت آنذاك في عدم استقراره على كافة المستويات والاصعدة[١٠]. ولعب الحزب الشيوعي السوداني دوراً بارزاً في الحياة السياسية السودانية منذ بداية ظهوره إذ كان رقماً صعباً ما بين جميع الأحزاب السودانية يصعب تجاوزه.

ثانياً : نشاط الحزب الشيوعي حتى عام ١٩٥٢.

تحالف الحزب مع الطبقة العاملة في ممارسة نشاطه السياسي ضد الوجود البريطاني، إذ أثمر هذا التحالف عن تأسيس رابطة الشؤون العمالية عام ١٩٤٧ إذ كانت اول نقابة عمالية في تاريخ السودان[١١]. وعندما اصدر الحاكم العام للسودان السير روبرت هاو (Sir Robert How) في ١٩ يونيو/ حزيران ١٩٤٨ قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية[١٢]. خرجت تظاهرات عمت المدن السودانية تحت قيادة العمال والطلبة وفئات اخرى من المجتمع السوداني وقد أدت الى صدامات مع الشرطة وتم وقوع عدد من الضحايا في صفوف المتظاهرين، كما تم اعتقال عدد آخر منهم[١٣].

أدرك الحزب الشيوعي صعوبة العمل على مواجهة الاستعمار البريطاني دون دعم الاحزاب السياسية الأخرى لذلك تحالف مع حزب الأمة[١٤]، على الرغم من علاقته الودية مع الجانب البريطاني إلا أن الحزب الشيوعي كان يسعى الى استقلال السودان وهذا ما كان يهدف إليه حزب الأمة[١٥]، ويبدو لنا ان هذا التقارب كان من منطلق الابتعاد عن فكرة وحدة النيل (وحدة مصر والسودان) التي كانت تسعى الى تحقيقها الحكومة المصرية.

وتوسع نفوذ الحزب الشيوعي بين الطبقة العمالية إذ تشكل اتحاد عمال السودان عام ١٩٥١ الذي خضع لقيادة الحزب الشيوعي فتعزز نفوذه السياسي بين صفوف الحركة العمالية وهذا ما اتسمت به الحركة العمالية على مر السنين[١٦].

وكانت الحركة العمالية لها الدور البارز في مواجهة الاستعمار البريطاني إذ انطلقت تظاهرات في نيسان/ابريل عام ١٩٥٢ في مدنٍ سودانية متعددة طالبت بحقوق الطبقة العاملة، وتشكلت في العام نفسه الجبهة المتحدة لتحرير السودان بقيادة نقابات عمال السودان وقد حصلت على تأييد معظم الاحزاب السياسية السودانية إذ لعبت دوراً فاعلاً في المطالبة بتحقيق استقلال السودان(١٧).

ولم تقتصر مواقف الحزب الشيوعي السوداني على السودان فحسب بل كانت له عدة مواقف آزاء القضايا القومية، إذ رفض منذ البداية الاعتراف بالكيان الصهيوني لأنه كان يرى أن هذا الكيان سيضع العقبات أمام نشاط الثورة الفلسطينية مما يحول دون تحقيق أهدافها في مواجهة الوجود الصهيوني في فلسطين مما يلحق الضرر بمجموع حركات التحرير القومي والوطني في البلدان العربية التي كانت خاضعة للاحتلال الأجنبي(١٨).

وكان الحزب الشيوعي السوداني متابعاُ للمفاوضات بين الجانبين البريطاني والمصري التي تتعلق بمستقبل السودان السياسي، إذ تم التوقيع على اتفاقية الحكم الذاتي في ١٢ شباط / فبراير ١٩٥٣ وشاركت معظم الاحزاب السودانية في المفاوضات(١٩). وتم تجاهل الحزب الشيوعي، ووفقاً للاتفاقية وافقت الاحزاب المشاركة(٢٠) على فترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات. وأرجأت خلال تلك المدة قضية السيادة حتى يتحقق الحكم الذاتي، ويبقى الحاكم العام البريطاني هو السلطة الدستورية العليا، إذ رحبت الاحزاب السياسية بالاتفاقية عدا الحزب الشيوعي، إذ أدت معارضته أن يكون في موقف حرج، واصبح في وضع غير مرحب به سياسياً، وكانت وجهة نظر الحزب حيال موقفهِ الرافض للاتفاقية أنها وقعت في الوقت الذي كانت فيه الجماهير السودانية تطالب بجلاء القوات البريطانية وتحقيق الحكم الذاتي للسودان دون تأخير، في حين أجلت هذه المطالب لمدة ثلاث سنوات، كما اعطت الاتفاقية صلاحيات واسعة للحاكم العام البريطاني وهذا ما كان يرفضه الحزب الشيوعي وعدّها اتفاقية رجعية(٢١).

اتهم الشيوعيون قيادة ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ بأنهم عملاء للامبريالية الانكليزية الامريكية، وقد كان سبباً في مطالبة الحزب الشيوعي بالانفصال عن مصر

والاستقلال الكامل للسودان، ورأى بأن الانفصال عن مصر في ظل نظام جمهوري أفضل بكثير من الوحدة مع مصر[٢٢]، ومن الجدير بالذكر ان الحزب الشيوعي رفض فكرة الوحدة في ظل التاج المصري قبل اندلاع الثورة المصرية وتجدد ذلك بعدها وعلى الرغم من اخفاق الشيوعيين في انتخابات عام ١٩٥٣[٢٣] إلا انهم استمروا في السيطرة على النقابات العمالية من خلال السيطرة على المواقع القيادية فيها وتوجيهها بما تقتضيه اهداف الحزب الشيوعي[٢٤].

وفي خضم الظروف السياسية المعقدة في السودان اعلنت مصر عن الغاء النظام الملكي في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٥٣ وإعلان الجمهورية بموجب القرار الذي أصدره مجلس قيادة الثورة، إذ اعلن الشعب السوداني وقواه السياسية عن تأييدهم لهذا الاعلان باستثناء الحزب الشيوعي الذي تجاهل هذا الامر[٢٥]. ويبدو لنا ان هذا الموقف قد جاء انعكاساً للعلاقة المتردية بين الحزب الشيوعي وقادة الثورة المصرية التي استبعدت الحزب في حوارها حول مستقبل السودان السياسي لمعارضته فكرة الوحدة مع مصر.

ثالثاً: الحزب الشيوعي السوداني والتطورات السياسية بعد اعلان الحكم الذاتي حتى الاستقلال عام ١٩٥٦:

وصل اللواء محمد نجيب رئيس جمهورية مصر في الأول من آذار/ مارس ١٩٥٤ الى السودان تلبية للدعوة التي وجهها اسماعيل الازهري للمشاركة في افتتاح البرلمان السوداني، وقد استغلت الاحزاب المعارضة لفكرة الوحدة مع مصر ومنها حزب الامة والحزب الشيوعي تلك الزيارة إذ عبرت الجماهير عن سخطها ورفضها لسياسة مصر تجاه السودان إذ هتف المشاركون: (لا مصري ولا بريطاني.. السودان للسوداني) واشتبك رجال الشرطة معهم ونجم عن ذلك سقوط ما يقارب ٣٣ قتيلاً وعدداً من الجرحى، مما دفع نجيب الى قطع زيارته ليعود الى مصر[٢٦].

تركت تلك المصادمات اثراً كبيراً في تاريخ السودان السياسي اللاحق، إذ اظهرت للسياسيين السودانيين المؤيدين للوحدة خطورة ذلك الموقف، وشكلت التظاهرات إحراجاً لهم من أجل التأني في الاندفاع نحو الاتحاد مع مصر، ومن جانب اخر فقد اصبح نجاح المعارضة المسلحة في تحقيق اهدافها سابقة في تاريخ السودان السياسي، لذلك لجأ

الحزب الشيوعي بعد ذلك الى استقطاب أنصاره لمحاولة فرض ارادته على الشعب السوداني[٢٧]. ويبدو لنا ان تظاهرات آذار/ مارس ١٩٥٤ قد سببت حرجاً بليغاً لرئيس الوزراء إسماعيل الازهري وللأحزاب المؤيدة لفكرة وحدة وادي النيل، إذ ادرك هؤلاء أن اصرارهم على هذا سيؤدي الى مشاكل بين السودانيين تتعارض مع المصلحة العامة في البلاد ولهذا بدأ يتبع سياسية جديدة في تعامله مع الساسة المصريين[٢٨].

حاول الازهري تهدئة الاوضاع المضطربة في السودان وعملت حكومته على تحقيق الحكم الذاتي وانهاء الحكم الثنائي واهتمت الاحزاب السودانية أيضاً ومن بينها الحزب الشيوعي بقضية بلادهم اذ حرصت على وحدته لذلك أرسلت في ١٢ آذار/ مارس ١٩٥٤ مذكرة شديدة اللهجة الى حاكم عام السودان روبرت هاو (Robert Haw) بينت فيها عن محاولات الموظفين البريطانيين خرق بنود اتفاقية الحكم الذاتي عندما قاموا بأعمال عدائية ضد الجنوبيين، ومحاولة أحداث الفرقة والانقسام فيما بينهم[٢٩].

وبعد قرار اقالة اللواء محمد نجيب في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ بسبب ميوله إلى الإخوان المسلمين مما سبب في توسع الانشقاق بينه وبين اعضاء مجلس قيادة الثورة فضلاً عن اتهامه بمحاولة اغتيال جمال عبد الناصر[٣٠]خرجت تظاهرات في اغلب انحاء السودان عبرت عن عدم ثقتها بأعضاء مجلس قيادة الثورة المصرية الذين على سدة الحكم، وأبدوا تخوفهم من ربط مصير السودان مع مصر[٣١]، وكان الاهم من ذلك قيام عبد الناصر بقمع الاخوان المسلمين ثم الشيوعيين المصريين الامر الذي جعل الحزب الشيوعي السوداني ينضم الى حزب الامة في المطالبة باستقلال السودان والابتعاد عن مصر وتكوين جبهة لهذا الأمر، وانتقد الحزب الشيوعي أيضاً جمال عبد الناصر وعدّه (دكتاتورياً وعميلاً مأجوراً للإمبريالية الانكليزية–الامريكية)، وذلك لتوقيعه اتفاقية الجلاء مع بريطانيا في ١٩ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٥٤ [٣٢].

وقد رحبت الجبهة الاستقلالية[٣٣]. بانضمام الحزب الشيوعي مع حزب الامة إذ استقبل عبد الرحمن المهدي زعيم حزب الامة وفداً من الحزب الشيوعي برئاسة زعيمه عبد الخالق محجوب إذ صرح المهدي قائلاً : "انه على الرغم من اختلاف العقائد السياسية والمبادئ مع بقية احزاب الجبهة الاستقلالية إلا أن ذلك لا يمنع من أن نسير

جميعاً حتى تحقيق الاستقلال لبلادنا". كان انضمام الجبهة المعادية للاستعمار (الحزب الشيوعي) كسباً قوياً اسهم في تعزيز قوة الجبهة الاستقلالية لأنها تضم اعداداً من الشباب المتحمسين الذين لهم تأثير في صفوف الطلبة والعمال باتجاه مساندة دورهم في تحقيق أهدافهم السياسية[٣٤].

كانت المواقف والاحداث السياسية التي شهدها السودان سبباً مباشراً في قناعة الازهري بضرورة التخلي عن فكرة الوحدة مع مصر إذ ادعى بأنه يقصد بالاتحاد (اتحاد اقاليم وقبائل السودان)[٣٥]. وقد أصدر البرلمان السوداني في ١٦ آب/ اغسطس عام ١٩٥٥ قراراً طالب فيه اتخاذ التدابير اللازمة لتقرير مصير بلادهم، إذ قال عضو الحزب الشيوعي حسن الطاهر زروق : "عندما نعرب نحن أعضاء هذا المجلس عن رغبتنا في البدء فوراً في اتخاذ تدابير تقرير المصير فأننا في الواقع نعبر عن رغبة شعبنا في أن يسير الى الامام نحو انتزاع كامل حريته واستقلاله التام"[٣٦].

وبعد مناقشات مطولة بين الجانبين المصري والسوداني رأى الرئيس جمال عبد الناصر بأن اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير نصت على ان يجري الاستفتاء في السودان، وعليه فأن الشعب السوداني هو الذي يقرر مصيره بمحض ارادته، هو الذي يحدد الاستقلال او الارتباط مع مصر[٣٧]، ويبدو لنا أن موقف الحكومة المصرية كان بسبب اصرار الاحزاب الاستقلالية ومنها الحزب الشيوعي على الانفصال عن مصر، فضلاً عن الموقف الشعبي المساند لتلك الاحزاب.

وفي ظل تلك الاوضاع شهد جنوب السودان توتراً بسبب تمرد الجنود الجنوبيين في ١٨ آب/أغطس من العام ١٩٥٥ نفسه عن تأدية واجبهم بحراسة المديرية الاستوائية في حدود السودان الجنوبية واشترك معهم عدد من قوات الشرطة في جوياويي، ويامبيو وماريدي وتوريت[٣٨]، وكان سبب التمرد الدعاية التي قامت بها الادارة البريطانية في الجنوب، عندما نشروا اشاعات كاذبة على ان اسماعيل الأزهري رئيس الوزراء قد اصدر أمراً سرياً بتنفيذ مذابح في الجنوب، ونقل القوات الجنوبية الى الشمال وضربها بالرصاص[٣٩]. ولكن حقيقة الأمر هي: نقل القوات الجنوبية المتواجدة في المنطقة الاستوائية الجنوبية الى المنطقة الشمالية وهو أمراً طبيعياً استناداً للنظام العسكري للقوات

المسلحة، وبالنظر الى بعد المسافة بين الشمل والجنوب وبهذا يضطر العسكري ان يبقى فترة طويلة بعيداً عن أهله مما أثار حفيظة الجنوبيين فضلاً عن نقل قوات شمالية لتحل محل الجنوبية كل ذلك ادى إلى تمرد عسكري وإشاعة الفوضى في المنطقة الجنوبية(٤٠).

وكان موقف الحزب الشيوعي واضحاً من احداث التمرد إذ طالب بوضع حد (لحمام الدم) ومحاكمة عادلة بحق المسؤولين عن تلك الاحداث، وقدّم الحزب مشروع الحكم الذاتي للجنوب لأول مرة، وأصبح الاساس لحل قضية الجنوب لاحقاً(٤١).

وقال سكرتير الحزب الشيوعي عبد الخالق محجوب : "إننا نرى منح الجنوب حكماً داخلياً يقوم على جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي في إطار السودان الموحد... ولابد من الوقوف بحزم أمام مؤامرات الاستعمار الذي يسعى الى تمزيق وحدة السودان، ولابد من سيادة القانون والأمن والنظام في الجنوب بتصفية الجمعيات الارهابية هناك"(٤٢).

واقترح الحزب الشيوعي في مذكرته التي رفعها الى الازهري في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥ ما يأتي(٤٣).

١. غلق الحدود بين السودان والمستعمرات البريطانية في المناطق المجاورة للسودان مثل كينيا وأوغندا.
٢. اقصاء جميع المبشرين الاجانب في المديريات الجنوبية لدورهم المعادي لوحدة السودان.
٣. الغاء قانون المناطق المغلقة لعام ١٩٢٨ الذي فرضته السلطات البريطانية لمنع التواصل بين أبناء الشمال والجنوب.
٤. وضع سياسة جديدة تهدف الى توحيد الجنوب والشمال للحيلولة دون اعطاء فرصة للأعداء لأحداث الفرقة بينهم.
٥. النهوض بالمستوى المعيشي والثقافي والاجتماعي وتطويره نحو الحكم الذاتي.

لقد تصدى الحزب الشيوعي كما يبدو لنا للأخطار الحقيقية الموجهة الى السودان وللدور الذي لعبته بريطانيا والدول المجاورة للسودان التي كانت منطلقاً لنشر الافكار التي كانت تروج لها الارساليات التبشيرية في جنوب السودان، والتي اسهمت جميعها في عدم استقرار الاوضاع في جنوب السودان.

وفي أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥ اجتمع البرلمان السوداني لمناقشة مطالب الاحزاب السياسية بما يتعلق بتقرير مستقبل السودان السياسي، واعلنت الاحزاب المعارضة كحزب الامة والحزب الشيوعي باسم الشعب ان السودان قد اصبحت دولة مستقلة وطالبوا من دولتي الحكم الثنائي (مصر وبريطانيا) الاعتراف بهذا الاعلان، وقد ابدت الدولتان موافقتهما بإعلان استقلال السودان بعد وصول ذلك الطلب(٤٤).

اجتمع البرلمان السوداني في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٥٥ واعلن بعد الاستفتاء بالإجماع عن استقلال السودان، وطالبوا من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بهذا الاستقلال فوراً(٤٥). وصرح سكرتير الحزب الشيوعي قائلاً: "إن اعلان استقلال السودان ليس كسباً لحزب من الاحزاب أو قائد سياسي أو فرد واحد، ولكنه جاء نتيجة حتمية لصراع تاريخي جبار خاضه الشعب ضد المستعمرين، وسطر التاريخ فيه كتاب تضحيات زاخرة بضروب الشجاعة والبطولة"(٤٦).

وفي صباح الاول من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦ أنزل العلمان المصري والبريطاني من واجهة سراي الحاكم العام، وتم رفع العلم السوداني على واجهة القصر الجمهوري إيذاناً بإعلان ميلاد الجمهورية السودانية(٤٧)، إذ اقيم حفل كبير حضرهُ آلاف السودانيين وفي طليعتهم الاحزاب السياسية وكان الحزب الشيوعي أحدها، إذ اعرب عن ابتهاجه بتلك المناسبة، وتلى ذلك قبول السودان لعضوية الجامعة العربية ومنظمة الامم المتحدة(٤٨). وكان الحزب الشيوعي منذ البداية مؤيداً لفكرة الاستقلال للسودان ومما زاد من تلك القناعة كما يبدو لنا العلاقة المتردية بين الحزب الشيوعي المصري والحكومة المصرية مما انعكس ذلك على طبيعة العلاقة بينها وبين الحزب الشيوعي السوداني لاسيما ونحن ذكرنا أن الحزب كان امتداداً للحزب الشيوعي المصري ولذلك رفض فكرة وحدة وادي النيل.

رابعاً : الحزب الشيوعي بعد الاستقلال حتى انقلاب الفريق ابراهيم عبود.

بعد ان حصل السودان على الاستقلال بدأت صفحة جديدة من تاريخه السياسي كان على الحكومات السودانية المتعاقبة مواجهتها ووضع الحلول لها على الصعيدين

الداخلي والخارجي، وكانت الاحزاب السودانية جزء لا يتجزأ من مواقف تلك الحكومات آزاء قضية بلادهم.

وعليه برزت للحزب الشيوعي عدة مواقف على الصعيدين الداخلي والخارجي، إذ شارك الحزب أبناء السودان معاناتهم، وقد أسهم في عام ١٩٥٦ بوضع برنامج للتنمية الاقتصادية لمعالجة الوضع الاقتصادي المتدهور في السودان، وقد رأى الحزب ضرورة التخلص من التبعية الاستعمارية، ورأى ضرورة أن يكون السودان بلداً صناعياً، بل رأى أن السبيل الوحيد لتعزيز استقلال السودان هو الاهتمام بالنشاط الصناعي للحيلولة دون الاعتماد على المنتجات الاجنبية في تلبية احتياجاته لأن ذلك يجعل السودان عرضةً للتدخل الاجنبي في شؤونه الداخلية وهذا ما يفقدهُ سيادته[٤٩].

وعلى الصعيد الداخلي أيضاً فقد أكد الحزب ضرورة حل قضية الجنوب وحماية الاقليمات القومية وإعطائها الحكم الذاتي، ووضع القوانين والانظمة الادارية لها بما لا يتعارض مع وحدة البلاد[٥٠]. إذ اشار عبد الخالق محجوب قائلاً : "إننا نرى منح الجنوب حكماً داخلياً يقوم على جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي في اطار السودان الموحد... ولابد من الوقوف بحزم أمام مؤامرات الاستعمار الهادفة الى تمزيق وحدة السودان" ورأى ضرورة فرض القانون ليسود الامن والاستقرار في الجنوب، وعلى أثر ذلك وحسب وجهة نظر الحزب تتحطم مؤامرات الاستعمار واعوانه لإضعاف وحدة السودان السياسية[٥١].

❖ الحزب الشيوعي السوداني والعدوان الثلاثي على مصر

وعلى الصعيد القومي سجل الحزب الشيوعي موقفاً متميزاً من العدوان الثلاثي على مصر[٥٢]، الذي حصل في ٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٦، إذ أصدرت السكرتارية العامة للحزب بياناً جاء فيه : "أمام هجمات الاعداء من الاستعماريين بين الانجليز والفرنسيين يقف اليوم شعب مصر الباسل يدافع عن استقلاله واستقلال العرب وشرفهم ... إن شعب مصر سينتصر في نضاله العادل مهما حاول الاستعماريون، ومهما جمعوا من اساطيلهم البحرية والجوية... يا جماهير شعبنا ويا أعضاء حزبنا، إن الشعب المصري اليوم في حاجة ماسة والى كل وطني سوداني قادر على حمل السلاح..

وهذا نداء الساعة جنباً لجنب مع مصر.. يجب ان يقف شباب السودان في قرى ومدن مصر تحت لواء الجمهورية المصرية المناضلة..."[٥٣].

وقد جند الحزب مجموعات من الشيوعيين انتقلت الى مصر وشاركت في مواجهة العدوان. وكان لهذا الموقف أثراً ايجابياً على طبيعة علاقة الحزب مع الرئيس جمال عبد الناصر، لهذا تكونت علاقة صداقة طيبة بينه وبين عبد الخالق محجوب سكرتير عام الحزب الشيوعي السوداني، ورأى الكاتب فؤاد مطر أن موقف الحزب من العدوان جاء بسبب الاستقلالية التي يتمتع بها في اتخاذ القرارات والتي تسير في الخط العربي التحرري[٥٤].

وفي الوقت نفسه عقدت اللجنة التنفيذية لاتحاد نقابات العمال إجتماعاً قررت فيه فتح باب التطوع وإعداد مكتب في مقر الاتحاد لهذا الغرض[٥٥]. ووجه الشفيع احمد الشيخ سكرتير اتحاد عمال السودان نداءً قال فيه : "إن أي اعتداء على المصريين إنما هو اعتداء على السودانيين والشعوب العربية، بل انه اعتداء على الانسانية جمعاء... وليس يكفي ان نبدي شعورنا بالتأييد بل الواجب يقتضي أن نتخذ خطوات عملية حاسمة..."[٥٦].

يبدو لنا أن موقف الحزب الشيوعي جاء انسجاماً مع موقف الاتحاد السوفيتي[٥٧] الرافض للعدوان لاسيما وأن هذا البلد مصدر الافكار الشيوعية التي وصل تأثيرها الى جهات متعددة من العالم ومنها السودان، فكان الحزب الشيوعي السوداني متضامناً مع الموقف السوفيتي لا سيما وأن الصراع في ذلك الوقت كان على اشدهِ بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية لبسط نفوذها على المنطقة العربية .

وتأسيساً على هذا تقدم الرئيس الامريكي دوايت ايزنهاور (Eizenhawer) في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧ بمشروع الى الكونكرس تضمن مطالبتهِ باتخاذ قرار يسمح باستخدام القوات المسلحة الامريكية في الشرق الاوسط عند الضرورة، وزعم بأن ذلك أمراً ضروري لاستقرار المنطقة وحل مشاكلها السياسية[٥٨].

أظهرت حكومة عبد الله خليل[٥٩] في بداية الامر ترددها في اتخاذ موقف حاسم وقالت أنها سوف تدرس مبدأ ايزنهاور وهي محاولة لتهدئة الاجواء، إلا أنها في النهاية

وافقت على هذا المشروع على الرغم من التباين في مواقف الاحزاب السودانية منهُ[٦٠]، ويبدو لنا ان عبد الله خليل كان يرغب في التقرب نحو الولايات المتحدة الامريكية أملاً لمساعدته في التغلب على مشاكلهِ السياسية والاقتصادية والتي تفاقمت بعد العدوان الثلاثي على مصر.

وكان موقف الحزب الشيوعي واضحاً من المشروع، فقد اصدر الحزب بياناً في ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٥٧ رفض فيه المشروع، وطالب بأبعاد حزب الأمة عن الحكومة بسبب تأييده للمشروع وأضاف البيان : "... وفي هذا الظرف الذي يتحكم فيه حزب الأمة في سياسة بلادنا الرسمية، نواجه أكبر خطر على استقلالها وأمنها ذلك الخطر هو مشروع ايزنهاور الذي يسعى الى اخضاع شعبنا وتحويل ارضنا الى قواعد عسكرية تعرضها لأخطار جسيمة... ان واجب الساعة هو ان تتحد كل جماهير الشعب في كل الاحزاب الوطنية والهيئات ضد هذا المشروع الاستعماري الآثم..."[٦١].

❖ **موقف الحزب من المعونة الامريكية ومشكلة حلايب**

تردت الاوضاع السياسية خلال مدة حكم الامين العام لحزب الامة عبد الله خليل (١٩٥٦-١٩٥٨) بسبب عدم قدرته على مواجهة المشاكل الداخلية التي تتمثل بمطالبة ابناء الجنوب وممثليهم بالحكم الذاتي[٦٢]، فضلاً عن تدهور الاوضاع الاقتصادية في عموم السودان بسبب ضعف النشاط التجاري والصناعي مما دعا عبد الله خليل الى قبول المعونة الامريكية التي عرضتها الحكومة الامريكية في آوائل شهر آذار/ مارس ١٩٥٨ والتي اخفت اهدافها الحقيقة التي كانت تسعى إليها[٦٣].

كان قبول المعونة من قبل الحكومة قد جاء على الرغم من رفض الشعب السوداني لها والذي ساند موقف المعارضة لسياسة الحكومة السودانية في التقرب نحو الولايات المتحدة الامريكية، إذ عقدت الاحزاب المعارضة[٦٤] اجتماعاً في ٣٠ حزيران/ يونيو من العام نفسه عارضت فيه المعونة الامريكية ونبهت الى مخاطرها، ولكن جهود المعارضة قد اخفقت بعد أن أقر البرلمان السوداني بالموافقة على سياسة الحكومة في قبول المعونة الأمريكية الاقتصادية والتقنية بأغلبية الاصوات[٦٥]، مما دعا الاحزاب المعارضة لها بأن تتخذ الخطوات اللازمة لإقالة حكومة عبد الله خليل[٦٦]. وتزامنت مع

تلك الاوضاع المتردية التي واجهها السودان بروز مشكلة حلايب[٦٧] بين مصر والسودان عندما ادرجت حكومة عبد الله خليل تلك المنطقة ضمن الدوائر الانتخابية المزمع اجرائها آنذاك في ١٣ شباط/ فبراير ١٩٥٨، إذ رفع السودان تلك القضية الى مجلس الأمن الدولي لمناقشة الأوضاع الخطيرة على الحدود المصرية السودانية[٦٨]

وقد انتقد الحزب الشيوعي السوداني حالة التصعيد التي شهدتها مشكلة حلايب إذ ألقى الحزب بياناً في حينها جاء فيه : "لقد نشبت مشكلة في الحدود الشمالية للسودان بين مصر والسودان، مشكلة حدود تقوم مثيلاتها بين كل الدول المجاورة، ولكنها لا تتفاقم للحد الذي يودي بعلاقات الجوار، بل يجب ان تصل الى حدٍ وحل سلمي لو توفرت النيات الحسنة، ولو لم تلعب أصابع الاستعمار دورها في التفريق واضرام النار حتى يستفيد من هذا الخلاف"[٦٩].

وبعد أن انفرجت الازمة باستجابة الحكومة المصرية لرغبة السودان بتأجيل الحوار حول مشكلة حلايب، أسهم الحزب الشيوعي السوداني في تهدئة اجواء العلاقة بين البلدين وإعادة فعاليتها من جديد لذلك طالب في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٥٨ بسحب الشكوى التي قدمتها حكومة السودان ضد مصر، وكذلك انسحاب القوات المتحشدة على الحدود المشتركة، وأن توقف وسائل الاعلام السودانية حملاتها الموجهة ضد مصر تجنباً لزرع الكراهية في نفوس الشعبين، وطالب أيضاً باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحل المشاكل العالقة بما يُسهم ببناء أفضل العلاقات بين مصر والسودان[٧٠].

وفي خضم تلك الاوضاع التي سادت بين البلدين، فأن الحكومة المصرية كانت تتفاوض مع سوريا من أجل تشكيل جبهة موحدة إذ أظهر الجانبان رغبتهما في الوحدة بينهما، فجرت مباحثات مطولة بين الطرفين انتهت بموافقة مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري على وحدة مصر وسوريا في ٥ شباط/ فبراير ١٩٥٨ وهذا الحدث ادى الى قيام موجة من الحماسة لدى أبناء الشعب العربي الذي تضامن مع تلك الوحدة. أما في السودان، فقد تباينت المواقف بين الحكومة السودانية والاحزاب السياسية، إذ اصدر الحزب الشيوعي السوداني في ٢٣ شباط/ فبراير من العام نفسه بياناً أكد فيه أن قيام الوحدة مكسب لحركة التحرر العربي، وقوة مؤثرة لدعم السلم والأمن والاستقرار

في منطقة الشرق الأوسط وقدّم البيان أيضاً التهاني للشعب العربي في مصر وسوريا لاختيار جمال عبد الناصر كأول رئيس للجمهورية العربية المتحدة[٧١] .

وأظهر الحزب الشيوعي استياءه لعدم اتخاذ حكومة عبد الله خليل موقفاً مسؤولاً يعكس تأييد ابناء الشعب السوداني للوحدة، ودعا الحزب جميع الاحزاب السودانية والهيئات والنقابات الشعبية للوقوف ضد كل محاولة تهدف الى عدم الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة[٧٢]، وبهذا الموقف أكد الحزب الشيوعي على تواصل مواقفه الايجابية مع مصر الذي اختلف عن الموقف الرسمي لحكومته والتي عكست خلافها مع الحكومة المصرية على المواقف السياسية بينهما.

خامساً: موقف الحزب من سياسة الحكومة العسكرية الأولى ١٩٥٨-١٩٦٤.

شهد السودان خلال مدة حكم عبد الله خليل (١٩٥٨-١٩٥٩) مشاكل داخلية وخارجية، وكان للصراع السوداني بين الاحزاب السودانية الاثر في تعدد الحكومات، إذ تشكلت اربع حكومات خلال هذه المدة، وهذا ما انعكس سلباً على عمل الحكومة السودانية[٧٣]. وعليه وصلت اطراف فاعلة في المشهد السياسي السوداني أن معالجة تلك الاوضاع لا يتم إلا بإقامة حكم عسكري يتولى زمام الأمور، وهذا لا يتحقق من دون القيام بانقلاب عسكري يستولي على السلطة في السودان.

ومهما تعددت اسباب الانقلاب والجهات التي كانت وراءه، فأن السودان اصبح تحت حكم عسكري عندما سيطر الجيش على مقاليد السلطة في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨، إذ اعلن الفريق ابراهيم عبود[٧٤] بيانه الاول وقد ذكر فيه ان الدافع من وراء الانقلاب هو تخليص البلاد من الواقع المتردي بسبب فساد اجهزة الدولة[٧٥].

كان موقف الحزب الشيوعي صريحاً وواضحاً من الانقلاب، إذ عارضه منذ اليوم الاول بحجة ان الذي قام به مجموعة من الضباط التقليديين وليس من الثوريين[٧٦]. وأكد الحزب على مواصلة نشاطه ضد ذلك الحكم، وشجع نقابات العمال والطلاب للخروج بتظاهرات للتعبير عن معارضتهم له[٧٧]. وقد حرص عبد الخالق محجوب على الرغم من معارضته للانقلاب على اقامة علاقات ايجابية بين السودان والجمهورية العربية المتحدة خدمة لمصلحة الشعبين، وهذا ما أكدته الحكومة العسكرية منذ بداية توليها السلطة[٧٨].

استمر الحزب الشيوعي في معارضته للحكومة العسكرية، وفي حزيران/ يونيو عام ١٩٥٩ تم القاء القبض على (٢٥) عضواً من الحزب وتم ترحيلهم الى جنوب السودان، ولما أدركت الاحزاب السياسية أن النظام العسكري لا يرغب في التفاهم ولا تسليم السلطة إلى المدنيين، رأى قادة الأحزاب بأن السبيل الوحيد هو النضال المشترك للتخلص من الحكم العسكري، وعليه تقدم اسماعيل الازهري زعيم الحزب الوطني الاتحادي بمذكرة الى الحزب الشيوعي للتعاون سراً لتكوين جبهة موحدة لمعارضة هذا الحكم نجح حينها عن ولادة الجبهة الوطنية المتحدة والتي تكونت من حزب الامة والحزب الوطني الاتحادي والحزب الشيوعي وبعض المستقلين(٧٩).

وفي ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠ أرسلت مذكرة أخرى للفريق عبود موقع عليها من ممثلين عن حزب الامة والحزب الوطني الاتحادي والحزب الشيوعي طالبوا فيها بأنهاء الحكم العسكري، وقام الفريق عبود في ٩ تموز/ يوليو ١٩٦١ باعتقال قادة الجبهة الوطنية ومن بينهم عبد الله خليل واسماعيل الازهري وعبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي، ونقلوا الى جوبا جنوب السودان إذ بقوا هناك حتى كانون الثاني /يناير ١٩٦٢ عندما اطلق سراحهم بعد اضرابهم عن الطعام(٨٠).

وعزز الحزب الشيوعي تلك المذكرة بأخرى في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه إذ جاء فيها : "إن المطالب التي ضمنها قادة الاحزاب في مذكرتهم هي المطالب التي عمل من أجل تحقيقها الحزب الشيوعي منذ ان حل ببلادنا هذا العهد (الاسود). والتي نادت بها الطبقة العاملة في مذكراتها واضراباتها ومظاهراتها، وقاد في سبيلها الطلاب كفاحهم البطولي ضد الدكتاتورية"(٨١).

شعر الحزب الشيوعي في نهاية عام ١٩٦١ اي قبل اطلاق سراح معتقلي جوبا فتور نشاط الجبهة المعارضة والذي سبب تراجعاً في نشاطها السياسي، فأصدر في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣ بياناً اعلن فيه انسحابه من الجبهة رافعاً شعار (بناء الجبهة الوطنية الديمقراطية) وأكد فيه تجديد رفع شعار الاضراب السياسي لأن الشيوعيين سبق وان رفعوا هذا الشعار في ٢٢ آب/ اغسطس ١٩٦١، وبدأ هذا الشعار يجد فهماً وتقبلاً من قبل الاوساط الشعبية والمثقفة في السودان(٨٢).

كان الحزب الشيوعي يسعى بأن تكون له شعبية واسعة في ظل الاوضاع المتناقضة آنذاك بين النظام من جهة والشارع السوداني من جهة أخرى، وأراد من أجل تحقيق هذا الهدف ان يستغل حالة الضعف التي مرت بها الجبهة، واستمر حزب الشعب[٨٣] في موالاة نظام ابراهيم عبود، وإزاء تلك الاوضاع كان الحزب الشيوعي يشعر بالقوة لامتلاكه قاعدة جماهيرية تتمثل بالعمال والمزارعين والطلاب والمثقفين الذين بإمكانهم رفع شعار الاضراب السياسي الذي نادى بهِ، ونتيجة لهذا المخطط كثف الحزب الشيوعي من نشاطاته النقابية حتى تصل الحركة الشعبية الى مرحلة التنفيذ الشامل للأضراب[٨٤].

لم يستمر موقف الحزب الشيوعي بهذه الحالة من القطيعة مع الحكومة ، فقد أصدر بياناً في ٩ آذار/ مارس ١٩٦٣ رأى فيه ضرورة المشاركة في انتخابات المجالس المحلية وبرر هذا الموقف قائلاً : "ان الحزب الشيوعي السوداني حين يخوض اليوم معركة الانتخابات للمجالس المحلية بهدف تحويل المعركة الانتخابية والعمل داخل هذه المجالس من اجل مصالح الجماهير اليومية، وتعبئة الجماهير حول برنامج وطني ديمقراطي"[٨٥]. ويبدو ان هذا الموقف كان يمثل تعاون بشكل غير مباشر مع النظام ومؤسساته، وكان الحزب يخشى من قيام النظام في ايجاد عناصر قيادية بديلة لكوادر الحزب الشيوعي في مجال النقابات والمجالس مما يُسهم في ابعادها عن قيادات الحزب الشيوعي النقابية[٨٦]، وهذا ما يفقد الحزب قوة اساسية كان يعتمد عليها في مواجهة النظام.

أظهرت حكومة الفريق عبود عدم قدرتها على حل مشاكل السودان الداخلية مما كان له الاثر البالغ في تذمر قطاعات واسعة من الشعب السوداني، بسبب تفشي البطالة وارتفاع الاسعار وتفاقم مشكلة الجنوب مما اسهم في ظهور معارضة واسعة للنظام من قبل بعض الاحزاب ومنها الحزب الشيوعي واتحاد الطلاب ونقابات العمال ولذلك تظافرت اسباب متعددة مع حلول عام ١٩٦٤ أدت الى اندلاع ثورة ٢١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٤[٨٧] التي انهت الحكم العسكري[٨٨].

سادساً : سياسية الحزب الداخلية ١٩٦٤_١٩٧١.

خلال المدة القصيرة من تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٦٤ الى شباط/فبراير ١٩٦٥ كان يبدو ان نفوذ المؤسسة التقليدية على النظام السياسي في السودان قد أصبح معرضاً للتهديد، فقد اسهمت القوى السياسية بشكل كبير في عملية اسقاط حكومة الفريق عبود، وكان للعناصر الموالية لهذهِ القوى النفوذ الاساسي في الحكومة الانتقالية التي تشكلت في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر من العام نفسه برئاسة سر الختم خليفة[٨٩]، وقد تألفت من (١٥) وزيراً، إذ تم تمثيل النقابات المهنية بثمانية وزراء، وإعطاء مقعد وزاري للحزب الشيوعي، ووزيرين من الجنوب[٩٠]، وأظهر التمثيل الجديد على اعتراف الاحزاب التقليدية (الأمة والوطني الاتحادي، والشعب الديمقراطي) بالدور الكبير الذي لعبه الحزب الشيوعي في مواجهة الحكم العسكري[٩١].

لم تستمر حكومة سر الختم خليفة طويلاً في الحكم بسبب معارضة الاحزاب التقليدية للتشكيلة الوزارية بحجة انها اعطت الفرصة لهيمنة النفوذ الشيوعي على سياسة البلاد، لذلك طالبت بضرورة الاسراع في اجراء الانتخابات العامة في البلاد، في الوقت الذي كان يرغب فيه القسم الآخر بتأجيل الانتخابات ومنهم الحزب الشيوعي[٩٢]، لأنه كان يرى كما يبدو لنا امتلاكهِ حضوراً مؤثراً في هذه الحكومة.

أما فيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية في السودان، فقد عارض الحزب الشيوعي اجراءها في موعدها المحدد سابقاً بحجة أن الاوضاع الأمنية في الجنوب لا تسمح بمشاركة الاحزاب الجنوبية فيها حفاظاً على وحدة السودان، وقد اجريت الانتخابات للفترة من ٢١ نيسان/ابريل ١٩٦٥ حتى ٨ آيار/مايو من العام نفسه وانتهت بفوز حزب الامة بـ(٧٥) مقعداً في البرلمان بينما حصل الحزب الوطني الاتحادي على (٥٤) مقعداً، أما الحزب الشيوعي فقد حصل على (١١) مقعداً، وتم انتخاب اسماعيل الازهري رئيساً لمجلس السيادة و محمد أحمد محجوب رئيساً للوزراء[٩٣].

شهدت هذه المدة عدد من الاحداث ابرزها قرار البرلمان السوداني بحظر الحزب الشيوعي بسبب تعرض أحد طلبة معهد المعلمين بالخرطوم بكلمات تمس مشاعر المسلمين، وقيل ان هذا الطالب كان ينتمي الى الحزب الشيوعي السوداني، مما أدى الى

خروج تظاهرات عمت المدن الكبرى طالبت بحل الحزب فتم لهم ذلك في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥[٩٤]. وقد قوبلت هذه الخطوة بالرفض من جانب الشيوعيين إذ رفعوا دعوى قضائية لنقض ذلك القرار، فأصدرت المحكمة العليا بالخرطوم حكماً لصالح الحزب الشيوعي، ولم تبد الأحزاب السياسية الاخرى استعداداً للتنازل عن قرار اعضائها[٩٥]. وقد اعلن اتحاد طلبة جامعة الخرطوم في مؤتمر له معارضته لحظر الحزب الشيوعي وعّده أجراءً غير قانوني لأنه يجر الى حظر منظمات سياسية وطلابية أخرى[٩٦].

جرت انتخابات جديدة في نيسان/ ابريل ١٩٦٨ فاز الحزب الشيوعي بها بمقعد واحد وشكل محمد احمد محجوب وزارته الثانية[٩٧]. وقد شهد السودان صراعاً بين أنصار الدستور الاسلامي والدستور العلماني وقد عارض الحزب الشيوعي الدستور الاسلامي، وطالب الجنوبيين بدستور علماني ضماناً للمساواة بين أبناء السودان[٩٨].

ومع تدهور الأوضاع الداخلية في السودان وتفاقم أزمة الجنوب حدث انقلاب عسكري في ٢٥ آيار/ مايو ١٩٦٩ بقيادة جعفر محمد نميري[٩٩]. الذي استولى على السلطة فدخل السودان مرحلة جديدة اعادت الحكم العسكري من جديد الى المشهد السياسي السوداني[١٠٠].

أظهر نميري تقاربه من الشيوعيين منذ البداية إذ كان في صفوف الضباط المشاركين في الانقلاب عدد من الضباط الشيوعيين، وأعلن نميري انه من أنصار الدستور العلماني إذ تحالف مع القوميين العرب بقيادة بابكر عوض الله، وقيادات الحزب الشيوعي الذين عادوا في مواصلة نشاطهم السياسي[١٠١].

أكد جعفر نميري على عزمه لحل كل المشاكل التي كان يعاني منها السودان في ظل الحكومات السابقة، وقد أرجع تردي الأوضاع الى الاحزاب السياسية التي حكمت البلاد ولذلك قام بحل جميع الاحزاب ما عدا الحزب الشيوعي الذي ساند الانقلاب وأعلن تأييدهُ له[١٠٢]. ويبدو لنا أن هذا الموقف هو رد الجميل لمشاركة الضباط الشيوعيين في الانقلاب.

تعرضت حكومة جعفر نميري الى معارضة قادة الاحزاب السياسية بعد صدور قرار حلها، وكان الأمام الهادي المهدي[١٠٣]، في طليعة المعارضين للحكومة وقد اشترط على نميري من اجل التعاون معه ابعاد الشيوعيين عن الحكم، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإعادة الحياة الدستورية الى البلاد إلا ان الحكومة رفضت ذلك[١٠٤].

شهدت الأوضاع الداخلية في السودان بعد مضي اربعة اشهر تقريباً على الانقلاب العسكري، حالة عدم الاستقرار بسبب عدم التوافق في الافكار والتوجهات بين اعضاء مجلس قيادة الثورة من جهة والشيوعيين وانصار الهادي المهدي من جهة اخرى، وكان الخلاف يتعلق بطبيعة التنظيم السياسي الذي يتولى إدارة شؤون البلاد، وكانت حصيلة هذا الخلاف قيام طائفة الانصار بقيادة الهادي المهدي بتمرد ضد جعفر نميري عندما قام بزيارة في آوائل آذار/مارس ١٩٧٠ الى جزيرة أبا في النيل الابيض غرب السودان، ولذلك أمر الرئيس نميري في ٢٧ آذار/مارس من العام نفسه بضرب الجزيرة بالطائرات، وتم اغتيال الهادي المهدي اثناء محاولته الهروب على الحدود الاثيوبية[١٠٥].

أما بالنسبة للحزب الشيوعي فقد توترت العلاقة بينه وبين الحكومة السودانية عندما رأى عبد الخالق محجوب الأمين العام للحزب ضرورة النضال الحزبي لتطبيق الشيوعية وإعلان حكم شيوعي في السودان، وساندهُ ثلاثة اعضاء من مجلس قيادة الثورة وهم من الشيوعيين[١٠٦] لتحقيق ذلك الهدف[١٠٧].

وبعد الموقف المساند الذي أبدته الحكومة المصرية للسودان لأنهاء التمرد[١٠٨]، أرادات مصر أن تأكد مرة اخرى على عمق علاقتها مع السودان، إذ قام الرئيس جمال عبد الناصر بزيارة الى الخرطوم في ٢٥ آيار/ مايو ١٩٧٠ للمشاركة في احتفالات الذكرى الأولى للانقلاب العسكري الثاني، وهناك اجتمع الرؤساء الثلاثة: جمال عبد الناصر والرئيس الليبي معمر القذافي وجعفر النميري، وتم الاتفاق بينهم على قيام الحلف الثلاثي القصد منه كما أكد البيان: (مواجهة الامبريالية العالمية الصهيونية والقوى الرجعية)[١٠٩].

عارض الشيوعيون هذا الاتحاد، وخشى الأمين العام للحزب عبد الخالق محجوب أن تتخذ الدولتان موقفاً معادياً للحزب الشيوعي لاسيما وأن لهذا الحزب خلافاً مع مصر

عام ١٩٥٤، وأما ليبيا فقد كانت تعارض الشيوعية وأوقفت نشاطها منذ البداية[١١٠]، أما موقف الحكومة السودانية في ذلك الوقت من الحزب الشيوعي فقد اعترض مجلس قيادة الثورة على التصريح الذي أدلى به بابكر عوض الله[١١١] عند زيارته لبرلين الشرقية إذ ذكر أن الثورة الجديدة لن تتخلى عن الشيوعين في السودان، وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ تم فصل عضوين من مجلس قيادة الثورة كانت تربطهما علاقة قوية بالحزب الشيوعي وهما بابكر النور وهشام العطا وتم فصل فاروق حمد الله بسبب تأييده لسياسة الحزب[١١٢].

وفي بداية شباط/ فبراير ١٩٧١ بدأ مجلس قيادة الثورة بتصفية مشاكله الداخلية واجرى عملية تطهير للعناصر المعادية في مؤسسات الدولة، وتخلص من المتعاطفين مع عبد الخالق محجوب الذين يعملون في المراكز الحساسة في الدولة كالمؤسسة العسكرية والخدمة المدنية وتم اعتقال عبد الخالق محجوب ورفاقه، اتضح توجه نميري لسحق الجانب الاعظم من الحزب الشيوعي بينما النظام كان يتوجه نحو تأسيس الاتحاد الاشتراكي السوداني، فقد شن نميري هجوماً عنيفاً على الحزب الشيوعي واتهمه بمحاولة اسقاط الحكومة وخلق الفتن وعرقلة الانتاج، وأمر نميري في ١٢ شباط/فبراير من العام نفسه ١٩٧١ بالقضاء على الشيوعين وكل من يدعي انه شيوعي، وجرى اعتقال اعداد كبيرة من الشيوعيين[١١٣].

أعلن الحزب الشيوعي عن استيائه لتلك الإجراءات الموجهة ضد الحزب، فأصدر عدة بيانات متتابعة، إذ هاجم في بيان له في ٣٠ آيار/مايو من العام نفسه السلطة الحاكمة والاحزاب السودانية المؤيدة لسياسة نميري كحزب الامة والحزب الوطني الاتحادي، ودعا في الختام الطبقة العاملة والقوى الوطنية الديمقراطية لتوحيد جهودها واقامة جبهة وطنية ديمقراطية لمواجهة سياسة الحكومة الموجهة ضد الحزب الشيوعي[١١٤].

قيام الشيوعيين بانقلاب تموز ١٩٧١

بدأت بوادر عدم الانسجام بين الحكومة السودانية والحزب الشيوعي تظهر بوضوح بعد معارضة الحزب الشيوعي لتوجهات الحكومة السودانية، إذ بدأت الحكومة

منذ نيسان/ ابريل ١٩٧٠ بأتخاذ اجراءات تحد من سلطة ونفوذ الحزب الشيوعي داخل النقابات العمالية والاتحادات الطلابية والنسائية، فضلاً عن منظمات الصداقة مع البلدان الاجنبية وغيرها[١١٥].

وازاء تلك الاجراءات عقد الحزب الشيوعي في ٢١ آب/ اغسطس ١٩٧٠ مؤتمراً موسعاً حدد فيه مستقبل العلاقة مع الحكومة، إذ طرح الحزب مسألة التعاون مع الحكومة في المرحلة القادمة، وكان من ابرز نتائج المؤتمر حدوث انفصال بين اعضاء الحزب الشيوعي بين مؤيد للحكومة ومعارض لها[١١٦].

بعد ذلك اقدم الرئيس نميري في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ على ابعاد ثلاثة من اعضاء مجلس قيادة الثورة وهم بابكر النور وفاروق حمدنا الله وهاشم العطا، وتلا ذلك ابعاد العديد من الضباط بسبب موقفهم المعارض للحكومة، وقام أيضاً بتعديل وزاري في ٢٢ تموز/ يوليو من العام نفسه استحدث فيه منصب مساعد رئيس الوزراء.[١١٧]

وعلى الرغم من تلك المشاكل التي كانت قائمة بين الحكومة وأعضاء مجلس قيادة الثورة من الشيوعيين، فقد اوكل بمنصب مساعد رئاسة الوزراء لشؤون الاقتصاد الى بابكر النور، كما عين فاروق حمدنا الله منصب وزير العدل وشغل هاشم العطا[١١٨] منصب مساعد رئيس الوزراء لشؤون الزراعة والثورة الحيوانية[١١٩].

لقد شهدت المدة الممتدة بين تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ وتموز/ يوليو ١٩٧١ تردي العلاقات بين الطرفين، لاسيما بعد اعتقال عبد الخالق محجوب وكوادر الحزب الشيوعي المدنية والعسكرية، إذ تطور ذلك الخلاف بعد الخطاب الذي القاه نميري بالخرطوم في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ عندما قام بالهجوم على الحزب الشيوعي وكوادره المعارضة له، وتلا ذلك اتهام نميري في ١٢ شباط/ فبراير ١٩٧١ الحزب الشيوعي إذ وصف أعضاءه قائلاً : "أنهم قوم مارقون يدوسون كل القيم والاخلاق في سبيل وصولهم الى السلطة"[١٢٠].

وفي اعقاب ذلك اصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بياناً لها في منتصف آذار/ مارس ١٩٧١ اكدت فيه رفضها لاجراءات الحكومة ضد الحزب الشيوعي، إذ

ذكرت في بيانها "أن تحطيم الحزب الشيوعي وشن الحرب ضده طريق محفوف بالمخاطر على بقاء السلطة نفسها قبل بقائه.... ومن الخير للسلطة ان تشتغل بواجباتها بدلاً من الدخول في هذه المعركة الخاسرة"(١٢١).

من جانب آخر فقد وجه الحزب الشيوعي اتهاماً الى نميري متهماً اياه بالارتباط في المخابرات الامريكية، وطالب الحزب باستقالة الوزراء الشيوعيين المتعاطفين معه، كما دعا الى اسقاط حكومة نميري(١٢٢).

لقد عد البعض المواجهة بين نميري والحزب الشيوعي بمثابة دعوة للعنف، لاسيما بعد أن اشتدت تلك المواجهة بشكل اكبر بعد ان تمكن بعض الضباط الشيوعيين في ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٧١ من تهريب عبد الخالق محجوب من معتقله واخفائه في القصر الجمهوري في غرفة مجاوره لغرفة نميري، إذ تمكن من خلالها القيام بالمواجهة مع النظام(١٢٣). وعلى اثر تلك الحادثة اقدم نميري على شن حملة من الاعتقالات في صفوف العناصر الشيوعية، كما قام بتسريح اعداد اخرى من الضباط الذين كانوا سبباً في تهريب عبد الخالق محجوب(١٢٤).

أما المؤثرات الخارجية الموجهة ضد الحزب الشيوعي، فأنها لا تقل أهمية في تأثيرها على الوضع الداخلي في السودان، بسبب موقف جمال عبد الناصر المساند للحكومة السودانية، فضلاً عن تأييد الرئيس الليبي معمر القذافي لحكومة نميري.(١٢٥)

استمرت حالة التدهور، في العلاقة بين الحزب الشيوعي وحكومة نميري، مما قادت الى اندلاع حركة انقلابية في ١٩ تموز/ يوليو ١٩٧١ التي قادها الحزب الشيوعي للتخلص من نظام نميري(١٢٦).

قاد تلك الحركة الانقلابية الرائد هاشم العطا، الذي نجح في الاستيلاء على السلطة، وكان ذلك الانقلاب مفاجئاً للحكومة السودانية بعد ان علم نميري ان قادة الانقلاب من اكثر الضباط ثقة لديه ومن الذين كانوا ابعد ما يكون عن الشبهة على المستوين الشعبي والرسمي، إذ نجح الانقلابيون في تطويق القصر الجمهوري، في الوقت الذي كان فيه نميري يعقد اجتماعاً مع عدد من الوزراء، إذ القى هاشم العطا القبض على

جميع قادة مجلس قيادة الثورة[١٢٧]. وتمت العملية بسرعة كبيرة تحت تغطية عسكرية شملت المدرعات والدبابات التي كانت تحيط بالقصر الجمهوري[١٢٨].

اعلن هاشم العطا في بيان له من اذاعة أم درمان عن نجاح الانقلاب، فادركت الجماهير ان الحزب الشيوعي وراء الانقلاب وذكر العطا في بيانه الاول قائلاً: "ان الحركة التي قادها تهدف الى تصحيح مسار ثورة ٢٥ ايار/ مايو بما يحقق آمال جماهير اكتوبر في السودان، وان نميري هو سبب انتشار الفساد والمشاكل الاقتصادية في البلاد"[١٢٩].

اما ردود الافعال العربية على الانقلاب، فقد اعلن الرئيس المصري انور السادات عن اهتمامه باحداث السودان، إذ عقد جلسة خاصة لمجلس الوزراء برئاسة محمد فوزي وصدر عن تلك الجلسة بياناً جاء فيه: إن المجلس يبحث الموقف السياسي الخارجي ويناقش آخر التطورات على ضوء الاحداث الاخيرة في السودان، وفي الوقت نفسه رفض السادات العرض السوفيتي للاعتراف بالنظام الجديد في السودان، ورد على تلك الرغبة قائلاً: "عليكم ان تعرفوا نحن العرب لن نكون ماركسيين أبداً وهذا هو السبب في عدم قبولنا بوجود نظام شيوعي في العالم العربي"[١٣٠]. على الرغم من تأييد الحكومة العراقية للانقلاب، تضامناً مع الموقف السوفيتي.

أصدر هاشم العطا بعد ذلك قراراً الغى بموجبه الوزارة السابقة، واعلن حالة الطوارئ، فاصبح العطا قائداً عاماً للقوات المسلحة، إذ قام باصدار القرارات التي تتعلق بالقوات المسلحة مما كان لها نتائج سلبية على الانقلاب واستمراره فيما بعد[١٣١].

ومن جهة آخرى اعلن عن تشكيل مجلس قيادة ثورة جديدة لقيادة البلاد بدلاً عن المجلس السابق الذي تم حله، إذ ضم هذا المجلس سبعة أعضاء هم المقدم بابكر النور رئيساً للمجلس والرائد هاشم العطا نائباً له والمقدم محمد احمد الريح والرائد فاروق حمدنا الله والرائد محمد محجوب عثمان والرائد محمد احمد الزين والنقيب معاوية عبد الحي[١٣٢].

كما تقرر ان تشكل الوزارة بعد عودة بابكر النور وفاروق حمدنا الله الى السودان، الذين سبق ان اوفدتهم حكومة نميري الى بريطانيا، واعلن انها ستكون ممثلة لجميع القوى الوطنية في البلاد[١٣٣].

وقد لاقى الانقلاب تأييداً من اعضاء الحزب الشيوعي ومؤيديه، إذ خرجت اعداد كبيرة منهم في يوم ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٧١ في العاصمة الخرطوم اعلنت وقوفها الى جانب الانقلاب وفي المقابل الجماهير المساندة لنميري لها الحضور الأكثر في العاصة الخرطوم والمدن السودانية الأخرى(١٣٤).

تظافرت عوامل داخلية وخارجية حالت دون سيطرة الشيوعيين على الحكم في السودان، إذ جاءت عملية ازاحتهم بنفس السرعة التي استولوا فيها على السلطة، فبعد ٧٢ ساعة تقريباً بدأت قبضة الشيوعيين تتراخى ليفقدوا سيطرتهم على مقاليد الحكم في البلاد واصبحوا بعد ذلك ملاحقين من قبل المؤيدين لحكم نميري، وشكل غياب با بكر النور وحمدنا الله سبباً في اخفاق تلك الحركة الانقلابية، لاسيما بعد قيام طائرة حربية ليبية باعتراض الطائرة المدنية البريطانية التي كانت تقلهم وهم في طريقهم الى السودان واجبرتها على الهبوط في احدى المطارات الليبية في صباح ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٧١ والتي قامت السلطات الليبية بدورها بتسليمهم الى حكومة نميري والسبب هو اذاعة اسماءهم عبر البيان الأول للانقلاب الذي أذاعه هاشم العطا(١٣٥).

ومما زاد من الاسهام في عودة حكومة نميري للسلطة خروج تظاهرات واسعة، كانت تهتف بحياة الرئيس نميري وتطالب بعودته للحكم(١٣٦). وتحركت قوات عسكرية مناوئة للشيوعيين إذ تمكنت تلك القوات من الاحاطة بالقصر الجمهوري، وفي وقت قصير سيطرت على مرافق حيوية في العاصمة، في حين تمكن نميري من الفرار من القصر الجمهوري واستطاع الوصول الى مبنى الاذاعة(١٣٧). ليعلن من هناك عن عودته للسلطة والقضاء على الحكم الشيوعي وتوليه القيادة العامة للقوات المسلحة في السودان مجدداً(١٣٨).

وفي ٢٣ تموز/يوليو ١٩٧١ تم تقديم جميع قادة الانقلاب والضباط الذين شاركوا فيه الى المحاكمة، وتم على اثر ذلك تنفيذ حكم الاعدام بحقهم، أما هاشم العطا فقد هرب من القصر الجمهوري لكن تم القاء القبض عليه وتم اعدامه ومعه با بكر النور وفاروق حمدنا الله وبقية اعضاء مجلس الانقلاب، باستثناء محمد عثمان محجوب الذي كان خارج

السودان آنذاك، كما تم اعدام الشفيق أحمد الشيخ وجوزيف قرنق شنقاً في يوم ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٧١.[١٣٩]

اما عبد الخالق محجوب فتم القاء القبض عليه في اليوم نفسه في منطقة ابي روف في العاصمة الخرطوم، وتم تنفيذ حكم الاعدام بحقه شنقاً، كما اعتقل على اثر ذلك الالاف من الشيوعيين السودانيين، فضلاً عن عناصر من الاشتراكيين العرب في السودان وذلك لمساندتهم الانقلاب[١٤٠].

وعليه كان اخفاق الانقلاب ايذاناً بالقضاء على الشيوعيين إذ تولى زمام الامور لقيادة الحزب الشيوعي المنشقين عن الحزب الذي قاد الانقلاب وهم جناح كامل محجوب، إذ ايدوا تولي نميري الحكم من جديد ورئاسة الحكومة السودانية في ١٢ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧١.[١٤١]

هكذا انتهت مرحلة مهمة من تاريخ السودان، بعد ان استأنف نميري من جديد مسيرته السياسية في حكم السودان في ظل عدم الاستقرار الداخلي الذي كانت تشهده البلاد بسبب تدخل القوى الخارجية في شؤونه الداخلية، مما سببَ نزاعاً طال امده بين شماله وجنوبه.[١٤٢]

□

الخاتمة

يعد الحزب الشيوعي السوداني من الاحزاب العقائدية البارزة في السودان، إذ تحمس قادته بأن يكون لذلك الحزب مواقف مؤثرة على القرار السياسي السوداني منذ بداية تأسيسه، وأراد أن تكون له شعبية واسعة لدى ابناء الشعب السوداني عندما أظهر في بياناته تأييده للديمقراطية، ونصرته للطبقات الفقيرة لاسيما العمال والفلاحين، إذ سعى جاهداً في كسب ولائهم في مواقف سياسية عديدة.

كانت علاقة الحزب الشيوعي السوداني مع مصر متوترة في البداية، لا سيما بعد اندلاع ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ بسبب عدم قناعة الحزب الشيوعي بالوحدة مع مصر، إلا أنها اتخذت منحاً آخر بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ اذا ساند الحزب مصر في مواجهة العدوان، على الرغم من ان سياسة الحزب الشيوعي كانت تدعو الى استقلال السودان، ورفض فكرة وحدة وادي.

حاول الحزب ان يتقارب في تحالفات مع الاحزاب التقليدية في السودان، لاسيما حزب الامة والحزب الوطني الاتحادي وكانت تحالفاً مؤقتاً ألتقت فيه المصالح بينها لفترة محدودة، إلا أنه لم يفلح كثيراً في تلك الخطوة، ويبدو لنا ان السبب في ذلك هو التفاوت في الجانب الفكري والايديولوجي بينهما، فقد ساند الحزب الحكومة المدنية برئاسة عبدالله خليل التي تولت السلطة في السودان بعدّها هي التي تحاكي هموم السودانيين، وتؤمن بالحرية والديمقراطية، وعلى العكس من ذلك وقف معارضاً للحكومات العسكرية لأنها لا تعبر عن رغبة وقناعة أغلبهم، فقد نعتها بالدكتاتورية في بيانات القاها الحزب في مناسبات عديدة.

كان موقف الحزب الرافض لمشروع إيزنهاور والمعونة الامريكية، لأنه كان يرى انهما يهدفان، للهيمنة على مقدرات السودان، لذلك عد الحزب الشيوعي ان المشروعين موجهان ضد الاتحاد السوفيتي للحد من نفوذه في المنطقة العربية.

أما بالنسبة لتقاربه مع حكومة جعفر نميري في بداية الأمر، فكانت علاقة مؤقتة لأن الحزب شعر بخطأه في مواجهة ابراهيم عبود بسبب ابعاده عن دائرة القرار السياسي، وعليه كان تقاربه مع نميري مؤقتاً، إذ اراد ان يكون له نفوذ منذ بداية اعلان الانقلاب،

فأظهر حسن النية عندما شارك في انقلاب عام ١٩٦٩، لكن نواياه الحقيقة ظهرت بعد ما يقارب عام من الانقلاب، إذ كان طموح قادة الحزب الشيوعي ان يتولوا حكم السودان بأنفسهم، عندما قاموا بانقلاب عام ١٩٧١، إلا انهم اخفقوا في تحقيق ذلك الهدف بسبب دعم حكومتي مصر وليبيا لنميري في القضاء على انقلاب الشيوعيين، فضلاً عن التأييد الجماهيري لحكومة نميري ضد الشيوعيين سيما والاحزاب الإسلامية التي لها موقف واضح من الحزب الشيوعي .

هوامش البحث ومصادره:

(١) علي عبدالرحمن الأمين، الديمقراطية والاشتراكية في السودان، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٠، ص١٢٢-١٢٣

(٢) هنري دانيال : هو مؤسس الحركة المصرية للتحرر الوطني (ح.م) ثم لحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) وهو يهودي الاصل وظل مسؤولاً عن الحركة الشيوعية في مصر حتى أبعد عنها بقرار من وزير الداخلية عام ١٩٥٠ . ينظر: احمد ابراهيم دياب، تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩٣٨-١٩٥٣، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٤، ص٢٥٠.

(٣) محمد سليمان، اليسار السوداني في عشرة اعوام ١٩٤٥-١٩٦٣ مكتبة الفجر، الخرطوم، ١٩٧٥، ص١٩

(٤) سياسي سوداني ولد عام ١٩٢٦، درس في القاهرة ولم يكمل دراسته فيها، انضم الى الحركة الشيوعية السودانية عام ١٩٤٦ واصبح سكرتيراً للحزب الشيوعي السوداني، اختير عام ١٩٥٩ رئيساً للجمعية المعادية للاستعمار، كان من المؤيدين لحركة الرائد هشام عطا ضد حكومة جعفر نميري لذلك تم اعدامه في ٢٨ تموز ١٩٧١، عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، ج٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص٨١٤.

(٥) فايز المرعي، تفاصيل الحياة الحزبية في السودان، مجلة الطليعة العربية، العدد ١٥٥ فرنسا، نسيان ١٩٨٦، ص٢٨.

(٦) عبد المنعم الغزالي، السودان من داخل السودان (الاحزاب السياسية قبل مايو)، مجلة الطليعة المصرية، العدد، ٨/ آب ١٩٦٩، ص٨٩.

(٧) محمد ابراهيم حاج موسى، التجربة الديموقراطية وتطور نظام الحكم في السودان، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٧٠، ص٥٦٢.

(٨) كارول كولينز، التطور الاقتصادي والصراع السياسي في السودان، ترجمة حازم صاغية، د.م، د.ت، ص ٣٧-٨٣.

(٩) محمد سليمان، المصدر السابق، ص١٧٩-١٨٠

(١٠) المصدر نفسه، ص٢٠.

(11) Sad Ed Deen Fawzi, The Labour Movement in the Sudan 1946-1955, Oxford, 1957, p.p. 34-42.

(١٢) تكونت الجمعية من (٨٧) عضواً سوداني و(٥) بريطانيين وتم تعيين عبد الله خليل رئيساً للجمعية، كان الهدف المعلن لأنشائها تهيئة السودانيين بأن يحكموا انفسهم بمساعدة بريطانيا بدون

مشاركة مصر... ، ينظر : أمين التوم، ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السودانية ١٩١٤-١٩٦٩، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، ١٩٨٧، ص٦٦.

(١٣) مدثر عبد الرحيم، الامبريالية والقومية في السودان، دراسة للتطوير الدستوري والسياسي ١٨٩٩-١٩٥٦، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧١، ص١٥٨.

(١٤) تأسس في شباط ١٩٤٥ برئاسة السيد عبد الرحمن المهدي ووضع شعار (السودان للسودانين) كمنهج لعمله السياسي، وتم تعين عبد الله خليل سكرتيراً عاماً للحزب. ينظر: منى حسين عبيد الشمالي، حزب الامة ودوره في الحياة السياسية السودانية ١٩٤٥-١٩٨٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص٣٩ وما بعدها.

(15) Fo. 371,45926X/No.3589/From Fo,To Cario Lmmediate Sccret, Draft Statement 4th. Oct. 1946.P.1.

(١٦) محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان، ترجمة هنري رياض وآخرون، دار النهضة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٠، ص١٧٢.

(١٧) جريدة الميدان السودانية، العدد ٣، يوليو ١٩٨٧.

(١٨) غالب حامد توفيق النجم، تطور الحركة الوطنية في السودان : ١٩٢٤-١٩٥٦، مؤسسة ايف للطباعة والتصوير، بيروت، ١٩٨١، ص١٤١.

(١٩) وليد حمدي الاعظمي، قضايا عربية في وثائق الخارجية البريطانية، وثيقة رقم fo 371/102744/56568، مجلة الدستور، لندن، العدد/٣٣٢، ١٩٨٤، ص٥٨.

(٢٠) وابرزها الحزب الاتحادي الوطني وحزب الامة.

(٢١) غالب النجم، المصدر السابق، ص ١٤٣-١٤٤.

(٢٢) مدثر عبدالرحيم، المصدر السابق، ص١٢٨ .

(٢٣) اعلنت نتيجة الانتخابات في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣، إذ حصل الحزب الوطني الاتحادي على (٩١) مقعداً من أصل (٩٨) مقعداً بينما حصل الحزب الشيوعي على مقعد واحد. ابراهيم احمد العدوي، يقظة السودان، مكتبة الانجلو المصرية، مطبعة الرسالة، القاهرة، د.ت، ص١١٤.

(٢٤) عبد الرحمن الرافعي، ثورة ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢، تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢-١٩٥٩، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٩، ص٨٢.

(25) U.S.S.D.E.I.F.A., 1945-1953, Secret From U. Slegation To Secrtary State Dated On Jun 26TH 1953, Film 24,P.P. 348-349

(٢٦) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/٢٦٧٦، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، ٨ آذار/مارس ١٩٥٣، وثيقة رقم ٥١، ص٩٩-١٠٠، جريدة صوت الاهالي (بغداد)، العدد ١٢٨، ٤ آذار/ مارس ١٩٤٥.

(٢٧) جمال عبد الجواد، مصر في السياسة السودانية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٧٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آيلول/ سبتمبر ١٩٨٥، ص٨٥.

(٢٨) محمد عامر بشير، الجلاء والاستقلال، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، ١٩٧٥، ص٥٢.

(٢٩) غالب النجم، المصدر السابق، ص١٩٨ .

(٣٠) للتفاصيل عن الحادث ينظر : ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/٣٦٧٨، تقارير السفارة العراقية في القاهرة. ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٥٤، وثيقة رقم ٢٩، ص٦٨.

(٣١) أماني صالح وآخرون، المشروع القومي لثورة يوليو، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٤، ص٢٤٧ ؛

Holt.p.m.,the mod history of the sudan, London, 1977,p.185.

(٣٢) مدثر عبد الرحيم، المصدر السابق، ص٢٣٨.

(٣٣) تشكلت في كانون الثاني/يناير عام ١٩٥٥، وضمت حزب الامة والجبهة المعادية للاستعمار، وحزب الاستقلال الجمهوري الاشتراكي، وكان شعارها الاستقلال التام عن مصر وبريطانيا وعدم ربط السودان بالاحلاف العسكرية ورفض المعونات الاجنبية. ينظر : منى حسين الشمالي، المصدر السابق، ص٢٦، جريدة الصراحة السودانية، العدد ٥٢٤، ٢٧آيار/ مايو ١٩٥٥.

(٣٤) أمين التوم، ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السودانية ١٩١٤-١٩٦٩، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، ١٩٨٧، ص١١٩.

(٣٥) احمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج٢، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ١٩٧٥، ص٢٠.

(٣٦) محمد سليمان، المصدر السابق، ص١٣٧.

(٣٧) عبد الله بلال، تأملات في الناصرية، ثورة انسانية خالدة، مكتبة الانجلو المصرية، ط١، القاهرة، ١٩٧١، ص١٧٢.

(٣٨) للتفاصيل عن التمرد ونتائجه ينظر : عبد اللطيف كريم الزبيدي، مشكلة جنوب السودان، رسالة ماجستير (غير منشورة) معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية (الملغى)، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٥، ص٢٠٦.

(٣٩) جوزف قرنق، الطريق العلمي لحل مشكلة جنوب السودان، مجلة الطليعة المصرية، العدد ٩، السنة ٥، آيلول/سبتمبر ١٩٦٩، ص٩٥.

(٤٠) قتيبة عبد العظيم كاظم، الحكم الذاتي الأقليمي في جنوب السودان ١٩٧٢-١٩٨٩، دار الوان، بغداد ، ٢٠١٥، ص١١-١٢ .

(٤١) محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان، ص٧٠-٧٩.

(٤٢) فؤاد مطر، الحزب الشيوعي السوداني، نحروه ام انتحر، دار النهضة، بيروت، ١٩٧٢، ص١٦٢.

(٤٣) جريدة الصراحة السودانية، العدد ٥٧٦، ٢٧ آيلول/ سبتمبر ١٩٥٥.

(٤٤) عبد الرحمن المهدي، مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ١٩٧٧، ص١٥٢.

(٤٥) محمد عامر بشير، المصدر السابق، ص٦٤.

(٤٦) جريدة الايام السودانية، العدد ٦٧٥، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥.

(٤٧) ابراهيم محمد حاج موسى، المصر السابق، ص٦٨، محمد صالح يعقوب، كبف تناولت الصحافة السوانية الاستقلال، مجلة الدستور، العدد ٥١٤، ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، ص٤٠.

(٤٨) السودان، كتاب سنوي يصدره اتحاد الطلاب السودانيين بلبنان، الكتاب الثالث، مطبعة سميا، بيروت ١٩٦٥، ص١٨.

(٤٩) التقرير العام للمؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوداني في عام ١٩٦٧، دار الفكر الاشتراكي، الخرطوم، ١٩٦٨، ص١٠٧.

(٥٠) فؤاد مطر، المصدر السابق، ١٦٢.

(٥١) محمد سليمان، المصدر السابق، ص٦٢.

(٥٢) للتفاصيل عن العدوان ينظر : وفيق عبد العزيز فهمي، العدوان الثلاثي والضمير العالمي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤، ص٦٨ .

(٥٣) حسين عبد الرزاق، حقائق الصدام مع الحزب الشيوعي السوداني، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، ط١، بيروت، ١٩٧٢، ص٢٤-٢٥.

(٥٤) فؤاد مطر، المصدر السابق، ص١٥-١٦.

(٥٥) جريدة الاهرام، العدد ٢٥٥٥١، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦.

(٥٦) محمد سليمان، المصدر السابق، ص٢٤٦.

(٥٧) للتفاصيل عن الموقف السوفيتي ينظر : وثائق الاتحاد السوفيتي ١٩١٧-١٩٦١، وثيقة رقم ١٦٦، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦، دار التقدم، موسكو، ١٩٦١، ص١٥٧.

(٥٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت ١٩٧٨، ١٥١.

(٥٩) ولد عام ١٨٩٢ بمدينة ام درمان، تخرج في كلية غوردون (جامعة الخرطوم حالياً)، كان عضواً في جمعية الاتحاد السوداني واللواء الابيض عام ١٩٢٤، انتخب سكرتيراً لحزب الأمة عام ١٩٤٥، وعضواً في الجمعية التشريعية عام ١٩٤٨-١٩٥٢، وفي عام ١٩٥٦ أصبح رئيساً للوزراء، انتهت حكومته بعد انقلاب عام ١٩٥٨، توفي عام ١٩٧٠، عادل حسين البلالي، لمحات من تاريخ الزعيم الراحل الأمير عبد الله خليل، مطابع صحيفة الدار، خرطوم، ١٩٩٥، ص١٠ وما بعدها.

(٦٠) ابراهيم محمد حاج موسى، المصدر السابق، ص١٩٤.

(٦١) محمد سليمان، المصدر السابق، ص٢٧٦-٢٧٧.

(٦٢) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س.ن/ ١١٠٢، وثيقة رقم ٦٦٣، بيروت، ٨ حزيران/يوليو ١٩٧٧.

(٦٣) للتفاصيل على المعونة الامريكية ينظر : جيلي عبد الرحمن، المعونة الامريكية تهدد استقلال السودان، دار الفكر، القاهرة، ١٩٥٨.

(٦٤) وهي : الحزب الوطني الاتحادي، والحزب الشيوعي السوداني، وحزب الاحرار الجنوبي،

(٦٥) محمد سليمان، المصدر السابق، ص٣٢٦-٣٢٧.

(٦٦) المصدر نفسه، ص٣٢٩، جريدة الميدان، العدد ٣٤١، ٢٩ ايار/مايو ١٩٥٨.

(٦٧) للتفاصيل عن مشكلة حلايب ينظر : محمد محجوب الشال، حلايب ونزاع الحدود بين مصر والسودان، مركز الحضارة العربية للنشر، ط١ القاهرة، ١٩٩٥.

(٦٨) عبد السلام بغدادي، رؤية قومية لدراسة المشكلة بين مصر والسودان (حلايب)، مجلة شؤون سياسية، العدد ٤، السنة الاولى، بغداد، ١٩٩٥، ص١١٧.

(٦٩) جريدة الميدان، العدد ٣٢٢، ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٥٨.

(٧٠) محمد سيلمان، المصدر السابق، ص٣١١.

(٧١) للتفاصيل عن الوحدة ينظر : وليد محمد سعيد الأعظمي، الوحدة المصرية-السورية ١٩٥٨ في الوثائق السرية البريطانية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٠.

(٧٢) جريدة الميدان، العدد ٣٢٢، ٢٤ شباط / فبراير ١٩٥٨.

(٧٣) وليد محمد سعيد الاعظمي، انقلاب الفريق ابراهيم عبود، مجلة آفاق عربية، العدد ٩، بغداد، ١٩٨٩، ص٦٦.

(٧٤) ولد في السودان عام ١٨٩٧، حصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة من كلية غوردون (جامعة الخرطوم حالياً) عام ١٩١٧، دخل المدرسة الحربية عام ١٩١٨، ثم التحق بالعمل في الجيش المصري حتى عام ١٩٢٤، تم ترقيته برتبة فريق بعد الاستقلال، حكم السودان حتى قيام ثورة اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٦٤، عوني الشريف قاسم، موسوعة القبائل والانساب في السودان،ج٤، شركة افرو وقراف، ط١، الخرطوم، ١٩٩٦، ص١٤٨٥.

(٧٥) جميل الياس عفارة، مشاكل السودان السياسية، شركة الطبع والنشر اللبنانية، بيروت، ١٩٨٥ص١٧٥.

(٧٦) وليد محمد سعيد الاعظمي، حقيقة الانقلاب العسكري ودور عبد الله خليل، مجلة الدستور، العدد ٥٩٦/ تموز/يونيو ١٩٨٩، ص٣٠.

(٧٧) محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠-١٩٦٩، ترجمة هندي رياض وآخرون، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، ١٩٨٠، ص٢٧١.

(٧٨) جريدة الميدان، العدد ٣٩١، ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨، جميل الياس عفارة، المصدر السابق، ص١٧٦.

(٧٩) محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان، ص٢٧١-٢٧٢.

(٨٠) محمد ابو القاسم حاج حمد، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، دار الكلمة للنشر، ط١، بيروت، ١٩٨٠، ص٣٨٦، جريدة الرأي العام السودانية، العدد ٤٨٧٦، ١٢ تموز/يونيو ١٩٦١.

(٨١) محمد ابو القاسم حاج محمد، المصدر السابق، ص٣٨٦.

(٨٢) محمد سيلمان، المصدر السابق، ص ٤٠٧-٤٠٩؛ محمد ابو القاسم حاج حمد، المصدر السابق ص٣٨٧.

(٨٣) حزب الشعب: نشأ الحزب عام ١٩٥٦ برئاسة علي عبد الرحمن بعد استقالته من حزب الاتحاد الوطني، اتخذ الحزب من مدينة أم درمان مقراً له ، إذ ساند الحزب وحدة البلاد ، وتضمن برنامجه وضع مسودة الدستور للبلاد ، وحرص على اقامة أفضل العلاقات بين السودان والدول العربية والافريقية والابتعاد عن الاحلاف العدوانية ومراعاة عدم الانحياز. ينظر: ظاهر جاسم محمد، الحركة الوطنية في السودان ١٨٨٤-١٩٦٨، بغداد، ٢٠١١، ص٢-٣ .

(٨٤) محمد ابو القاسم حاج محمد، المصدر السابق، ص ٣٨٨-٣٨٩؛ محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان، ص٢٧٧.

(٨٥) محمد سليمان، المصدر السابق، ص٤٢٦.

(٨٦) محمد ابو القاسم حاج حمد، المصدر السابق، ص٣٩٤.

(٨٧) كانت حادثة اغتيال العضو البارز في اللجنة الطلابية أحمد القرشي طه وعدد من طلبة جامعة الخرطوم هي الشرارة الاولى لأنطلاق الثورة في البلاد. للتفاصيل عن الثورة ينظر : أحمد محمد شاموق، الثورة الظافرة، دار الفكر، الخرطوم، ١٩٨١.

(٨٨) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣، ص٢١٤.

(٨٩) ولد في الدويم بالخرطوم عام ١٩١٧، اكمل دراسته في كلية غوردون عام ١٩٣٧، عين عميداً للمعهد الفني عام ١٩٦٠، ثم مساعداً لوكيل وزراة التربية في المدن الجنوبية، تولى رئاسة الوزراء بعد ثورة اكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٤. للتفاصيل ينظر : عبد الرحمن مختار، خريف الفرح، أسرار السودان ١٩٥٠-١٩٧٠، دار الصحافة، الخرطوم، ١٩٩٦، ص٣١٢-٣١٤.

(٩٠) محمد سعيد هجرس، السودان بين مشاكل التعددية والبحث عن هوية، مجلة المنار، العدد ٣، السنة الاولى، فرنسا، آذار/ مارس ١٩٨٥، ص٢٢٨.

(٩١) محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية السودانية، ص٢٨٠.

(٩٢) محمد ابو القاسم حاج حمد، المصدر السابق، ص٤١٣، جريدة الفجر الجديد، العدد ٩٢٠، ٧ شباط/فبراير ١٩٦٥.

(٩٣) محمد ابو القاسم حاج حمد، المصدر السابق، ص٤١٣.

(٩٤) يونان لبيب رزوق، الثورة والصراع الحزبي في السودان ١٩٦٤-١٩٦٩، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨، تشرين الاول/اكتوبر القاهرة ١٩٦٩، ص٨٢.

(٩٥) محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان، ص٢٨٩، للتفاصيل ينظر : محمد سليمان، مذكرات نائب سوداني، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٨، ص٤١-٤٦.

(٩٦) محمد ابو القاسم حاج حمد، المصدر السابق، ص٤٢٣.

(٩٧) أحمد حمروش، الوزارة الجديدة في السودان، مجلة روز اليوسف، العدد ٢٠٣٢، السنة ٤٢، ٢٢ أيار/مايو ١٩٦٧، ص٦.

(٩٨) أحمد الأمين البشير، العلاقة بين السياسة والدين في السودان، مجلة المستقبل العربي، العدد ٧٧، السنة ٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز/يوليو ١٩٨٥، ص١١٤.

(٩٩) ولد عام (١٩٣٠-٢٠٠٩) في مدينة دنقلا بأم درمان، اكمل تعليمه الابتدائي بمديرية مدني الاميرية، والثانوية بحنتوب، حصل على شهادة القانون، دخل الكلية الحربية عام ١٩٤٩، وتخرج عام ١٩٥٢ برتبة ملازم ثان، اختير عام ١٩٤٥ للاشتراك بدورة تدريبية في مصر، شارك عام ١٩٦٤ في الانتفاضة ضد حكومة ابراهيم عبود، حصل على شهادة الماجستير في كلية الاركان والقيادة في الولايات المتحدة الامريكية، وفي ٢٥ آيار/مايو ١٩٦٩ قاد الانقلاب العسكري. للتفاصيل ينظر : لطفي جعفر فرج، جعفر محمد نميري، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية، بغداد، ١٩٨٥، ص ٩-١٢.

(١٠٠) جريدة الأهرام، العدد ٣٠١١٨، ٢٧ آيار/مايو ١٩٦٩.

(١٠١) قاسم محمد عبيد، التنوع الاثني لسكان السودان واثره في قوة الدولة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية ابن الرشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص٤٦.

(١٠٢) عامر العقاد، وجاء مايو دراسة في الكفاح الوطني السوداني، دار الجيل للنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص١٥.

(١٠٣) هو نجل الامام عبد الرحمن المهدي، عرف بميوله الدينية وتأثر بمسيرة والده، دخل صراع مع ابن أخيه الصادق المهدي حول الأمامة عام ١٩٦٦، شارك في وزارتي محمد أحمد محجوب الأولى والثانية، قاد معارضة ضد حكومة جعفر نميري، تم اغتياله في آذار/مارس ١٩٧٠. ينظر: أمين التوم، المصدر السابق، ص٢٤٧.

(١٠٤) محمد شاكر، السودان، المكتب الإسلامي في افريقيا، ط٢، بيروت، ١٩٨١، ص١١٧-١١٨.

(١٠٥) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٤٢٨، ٢ نيسان/ ابريل ١٩٧٠، أحمد الأمين البشير، المصدر السابق، ص١١٥،

(١٠٦) وابرزهم بابكر النور، وفاروق عثمان حمدالله، وهاشم العطا.

(١٠٧) ندى حسين على حميد الجبوري، حزب الاتحاد الوطني السوداني الافريقي (سانو) ١٩٥٨-١٩٧٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص١٨٣-١٨٤.

(١٠٨) ذكر محمد محجوب : (لم يكن السودان يمتلك طائرات ميغ ولا طيارين يستطيعون قيادتها، لذلك فالطائرات المصرية هي التي قامت بأنهاء التمرد، وقد أكدت وزراة الخارجية الليبية في وقت لاحق هذا الموضوع) محمد أحمد محجوب، المصدر السابق، ص٢٤٢.

(١٠٩) عبد الوهاب الزنتاني، وثائق الوحدة لا وثائق اكتوبر، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، ١٩٧٩، ص٥٨-٥٩.

(١١٠) محمد شاكر، المصدر السابق، ص١١٩-١٢٠.

(١١١) ولد في السودان عام ١٩١٧، حصل على شهادة الماجستير في القانون، تولى رئاسة مجلس النواب ١٩٤٥-١٩٥٧، وأصبح رئيساً للمحكمة العليا في السودان ١٩٦٥-١٩٦٩، ورئيساً للوزراء بعد انقلاب جعفر نميري ووزير للعدل ١٩٧١-١٩٧٢، اعتزل بعدها العمل السياسي وانتقل الى مصر. ينظر: منى حسين عبيد الشمالي، حزب الامة ودوره في الحياة السياسية السودانية ١٩٤٥-١١٩٨٩، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص١١٣.

(١١٢) تيم نبلوك، المصدر السابق، ص٢٢١-٢٢٢.

(١١٣) المصدر نفسه

(١١٤) حسين عبد الرزاق، المصدر السابق، ص٤٣-٤٤.

(١١٥) منصور خالد، حوار مع الصفوة، الخرطوم، ١٩٧٤، ص٣٠٦-٣٠٧.

(١١٦) علي عبد الرحمن الامين، المصدر السابق، ص١٢٩.

(١١٧) نجلاء ابو عز الدين، عبد الناصر والعرب، ترجمة يوسف سعيد الصبار، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨١، ص٤٥٤-٤٥٥.

(١١٨) هاشم العطا : ولد بمدينة ام درمان عام ١٩٣٦، تخرج من الكلية الحربية عام ١٩٥٩، اسهم في ثورة عام ١٩٦٤، وهو من مؤسسي تنظيم الضباط الاحرار، وقد شارك في انقلاب نميري عام ١٩٦٩، عمل مساعداً للملحق العسكري السوداني في المانيا، تولى منصب نائب رئيس الوزراء

للقطاع الزراعي عام ١٩٧٠ ووزيراً للثروة الحيوانية، قاد انقلاب ١٩٧١، وتم اعدامه في تموز/يوليو ١٩٧١. ينظر : عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج٧، ص٣٠.

(١١٩) صلاح العقاد، جاء مايو، ص١٢٠-١٣٢.

(١٢٠) الوثائق العربية، الجامعة العربية، مكتبة بافث التذكارية، بيروت، محفوظة في مكتبة كلة الآداب – جامعة بغداد عام ١٩٧١، ص ١٥١-١٥٤.

(١٢١) المصدر نفسه، ص١٥٥-١٥٧.

(١٢٢) محمد سعيد القدال، الحزب الشيوعي وانقلاب ٢٥ مايو، الخرطوم ١٩٨٦، ص ٤٢-٤٤، حسين عبد الرزاق، المصدر السابق، ص ٤٢-٤٥.

(١٢٣) عبد اللطيف البوني، تجربة نميري الاسلامية في السودان مايو ١٩٦٩-ابريل ١٩٨٥، الخرطوم، ١٩٩٥، ص٢٧-٢٦.

(١٢٤) محمد احمد محجوب، المصدر السابق، ص٢٤١-٢٤٤.

(١٢٥) عبد الرؤوف محمد آدم، الدولة والمجتمع في السودان، لندن، ١٩٩٧، ص١٠٤-١٠٥.

(١٢٦) فؤاد مطر، الإسلام المحايد في السودان، خواطر وانطباعات، السودان إلى أين، مجلة الطليعة، العدد ٣٢، فرنسا، ١٩٨٣،ص٣٢_٣٣.

(١٢٧) السر احمد سعيد، السيف والطغاة، القوات المسلحة السودانية (١٩٧١-١٩٩٥)، الشركة العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم، ٢٠٠١، ص٢٨.

(١٢٨) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق (بيروت)، س ن-٤/ ١١٠٢، السنوات الاولى من حكم نميري ١٩٦٩-١٩٧٥، تشرين الأول، ١٩٨٥.

(١٢٩) عامر العقاد، المصدر السابق، ص١٧١، حسن الطاهر زروق، السودان إلى اين، دار ؟ بيروت، ١٩٧٢، ص٩٨

(١٣٠) حسين ابو طالب، العلاقات العربية ١٩٧٠-١٩٨١، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٨، ص١٠٥.

(١٣١) جريدة الثورة (بغداد) العدد ٨٨٦، ٢١ تموز/يوليو ١٩٧١.

(١٣٢) فؤاد مطر، الحزب الشيوعي السوداني .. ، ص٣٤.

(١٣٣) محمد محمد أحمد كرار، الحركة الوطنية والصراع مع مايو، الخرطوم، ١٩٨٥، ١١٩.

(١٣٤) عبد المنعم غزالي، الشفيع أحمد الشيخ، الحركة النقابية والوطنية، بيروت، ١٩٧٢، ص١١٨-١٢٠.

(١٣٥) محمد محمد أحمد كرار، الأنقلاب العسكري في السودان، الخرطوم، ٢٠٠٠، ص١٠-١١، حسين عبد الرزاق، المصدر السابق، ص٥٨.

(١٣٦) جريدة الانباء (الكويت) العدد ٤٦٤٩، ٩ كانون الاول ١٩٨٨.

(١٣٧) منصور خالد، السودان والنفق المظلم، لندن، ١٩٨٥، ص ٣٨.

(١٣٨) حسن ابو طالب، المصدر السابق، ص١٠٦-١٠٧؛ جريدة الثورة (بغداد)، العدد ٨٩٢، ١٨ تموز/يوليو ١٩٧١.

(١٣٩) جريدة الدستور، لندن، العدد ٣٦٤١، ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤.

(١٤٠) محمود شاكر، السودان، المكتب الاسلامي في أفريقيا، ط٢، بيروت، ١٩٨١، ص١٢٠-١٢١.

(١٤١) حسين عبد الرزاق، المصدر السابق، ص٦٥، عبد المنعم الغزالي، المصدر السابق، ص١١٧-١١٩.

(١٤٢) تيم نبلوك، المصدر السابق، ص ٢٢٢-٢٢٣، ندى حسين الجبوري، المصدر السابق، ص١٩١-١٩٢.